على هامش اجتماعات لجنة الخبراء العراقية

خطوات عملية تفرضها الحاجة إلى بديل ديمقراطي غسان العطية

إن الإطاحة بصدام حسين ونظامه قد تكون من السهولة بمكان مقارنة بإقامة البديل الديمقراطي. فمنذ ثورة تموز عام 1958 تقلص هامش الديمقراطية ليصل حد الصفر في عهد الرئيس صدام.

كما إن أحزاب المعارضة اضطرت في ظروف الاضطهاد إلى العمل تحت الأرض أو في المنافي بما حرمها من إمكانية ترسيخ قيم العمل الديمقراطي عبر الممارسة. إضافة للتأثير السلبي للدول المضيفة, خاصة الإقليمية, التي تعاملت مع قوى المعارضة كورقة سياسية وأحيانا استخبارية, وحرمتها من إمكانية العمل الحر وبالتالي فرصة ترسيخ الممارسات الديمقراطية.

إن مقولة لا ديمقراطية بدون ديمقراطيين تعكسها صدمة الحرب الأهلية في كردستان العراقية المحررة عام 1995, وانتكاسة تجربة المؤتمر الوطني العراقي من مظلة شاملة للمعارضة إلى طرف في صراع مع الآخرين.

كما إن تعامل الإدارات الأمريكية مع المعارضة العراقية كمجرد أداة إعلامية, وانحياز بعض أوساطها لهذا الطرف دون ذلك, واعتماد بعض الإطراف العراقية على المساعدة المالية الأمريكية أو الإقليمية, اضعف استقلاليتها وبالتالي قدرتها على التعامل الديمقراطي داخل صفوفها أو فيما بينها. وبدلا من إن تخضع القيادات الحزبية لمحاسبة القواعد باتت الأخيرة أسيرة حاجتها المالية للقائد. وأصبح بالنسبة للبعض الإعلان عن تشكيل حزب جديد وسيلة للارتزاق مقابل خدمة الطرف المانح للمساعدة المالية.

وفي غياب التقاليد الديمقراطية في العمل الحزبي, أصبح أي خلاف في الرأي مبررا للانشقاق عن الحزب أو الكتلة, إضافة لنزعة الزعامة الشخصية التي تفضل الانفراد على المشاركة, حتى باتت بعض "الأحزاب" مجرد لافتات لزعامة فردية دون قواعد. فإذا كانت مقومات تشكيل الأحزاب في عهود ما قبل صدام جهاز استنساخ "رونيو" فأنها أصبحت اليوم مجرد بيان أو نشرة لا تقرأ في معظم الأحيان.

ان هذا الأسلوب في العمل الحزبي لا يقل ضررا عن الدكتاتورية في تعطيل الممارسة الديمقراطية. وعليه ليس هناك- في مثل هذه الظروف- مجالا للانتقال للديمقراطية في العراق دون مساعدة خارجية.

ولكن الإطراف الإقليمية التي تفتقد الديمقراطية يصعب عليها ان تهب ما لا تملك, وليس هناك طرف دولي راغب أو قادر على هذا الدور سوى الولايات المتحدة ولكنها أسقطت هذا الخيار باعتماد سياسة "الاحتواء".

إلا ان التحول الأمريكي الأخير لصالح سياسة التغيير في العراق أعاد إشكالية المعارضة العراقية للواجهة السياسية, ليس لحاجة واشنطن للمعارضة كعامل مساعد في العملية العسكرية فحسب, بل كذلك في إقامة البديل القادر على تحقيق الاستقرار والقدوة الحسنة بما يوفر استراتيجية مناسبة للخروج الأمريكي من العراق بما يعرف بال . (Exit Strategy)

ولو كان بمقدور الولايات المتحدة تحقيق التغيير في العراق بواسطة انقلاب عسكري لفعلت ذلك منذ سنوات, ولكن واقع الحال اقنع الأمريكان بان التدخل العسكري هو السبيل الأخير والوحيد لتحقيق التغيير السياسي في العراق.

بالطبع فان خيار الدكتاتورية يبقى قائما بالنسبة للتدخل العسكري الأمريكي لضمان عدم انزلاق البلاد نحو الفوضى أو الحرب الأهلية, ولكنه في هذه الحالة سيكون اعترافا أمريكيا بالفشل, وعامل عدم استقرار ومصدر انتقاد جديد للولايات المتحدة في منطقة معبئة أصلا بالعداء لأمريكا.

كما ان الانفراد الأمريكي بالتغيير أمر ممكن ولكن عليها آنذاك ان تبقي قواتها في العراق لسنوات طويلة تحت حكم ماكارثي جديد, وهذا ما يرفضه الرأي العام الأمريكي قبل الإقليمي والعربي. إضافة إلى ان العراق ليس باليابان في تركيبته السكانية وطبيعة دول الجوار. من هنا جاء قرار واشنطن بالعودة للأمم المتحدة من جهة و للمعارضة العراقية من جهة ثانية. فعلى صعيد البديل العراقي قال نائب الرئيس الأمريكي ديك تينشي بتاريخ 26 أب الماضي: بان الولايات المتحدة تهدف إلي قيام عراق موحد في ظل حكومة تعددية ديمقراطية, تحترم فيه حقوق الإنسان لجميع القوميات والطوائف, وقبلها أكد " لسنا بصدد الإطاحة بدكتاتور من اجل قيام دكتاتور أخر".

بادرت الخارجية الأمريكية إلى دعوة مجموعة من الشخصيات العراقية (32 مشارك) من سياسيين و خبراء للاجتماع في لندن للفترة 4-5 أيلول 2002 لبحث سبل الانتقال للديمقراطية في العراق بعد التغيير. وقد شارك في الاجتماع ممثلون لمعظم التيارات, بما فيها قوى خارج مجموعة الأربعة (الحزبين الكرديين، المجلس الإسلامي، حركة الوفاق) و "المؤتمر الوطني"، أضافه إلى ممثلين عن أحزاب إسلامية وشخصيات مستقلة, وعلى الصعيد ألاثني شارك الكرد والتركمان والآشوريون إضافة للعراقيين العرب من مختلف الطوائف والأديان، ومع ذلك لم توجه الدعوة ولم يشارك ممثلون عن أحزاب أخرى مثل الشيوعي والدعوة والعناصر العربية القومية.

كان الاجتماع للتداول والمناقشون لم يطرحوا أنفسهم لا كحكام جدد للعراق, ولا أوصياء على العمل السياسي العراقي المعارض, بل مجرد منبر لحوار عراقي-عراقي من جهة, وأخر عراقي-أمريكي.

يمثل هذا الاجتماع نقلة نوعية في عمل الإدارة الأمريكية بما يمكن ان يؤسس لشراكة عراقية-أمريكية قوامها التعاون من اجل إقامة نظام "قدوة/نموذج" ديمقراطي في العراق يوفر إضافة للاستقرار السلاح الفعال لمواجهة

التطرف والأصولية بأشكالها المختلفة. وان العراق الغني بثرواته الطبيعية والبشرية هو الأقدر على توفير الأرضية المناسبة لذلك, وأمريكا هي الأقدر على حمايته من نفسه وجيرانه, كما ان عراق ما بعد صدام المشغول ببناء نفسه لا مصلحة له في تهديد مصالح أمريكا أو الغرب, وقد يكون عراق حليفا لواشنطن هو الأقدر على كسب مساعدتها لتسوية الكثير من القضايا المزمنة في المنطقة وبالذات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي, والحاجة إلى التنمية الاقتصادية الإقليمية.

كما دار النقاش حول المحاور التالية: الممارسات الديمقراطية والصيغ الفيدرالية المناسبة لعراق ما بعد صدام, وطبيعة ومهام المرحلة الانتقالية في العراق, ومستلزمات إقامة المجتمع المدني في ظل حكم القانون.

وقد اعتمد المجتمعون المبادئ التي أقرتها كافة فصائل المعارضة في مؤتمر صلاح الدين عام 1992 أساسا للبحث, وبعد مناقشة مستفيضة توزع المجتمعون إلى لجان عمل فرعية للاتصال بكافة الإطراف العراقية ذات العلاقة -من الحاضرين وغيرهم- للتعرف على وجهات نظرهم ومن ثم تشخيص المشكلات والرؤى المختلفة, واقتراح الخيارات الممكنة للتوفيق بينها أو الإلية المناسبة لعلاجها في المستقبل على ان تجتمع اللجنة بكافة أعضائها في أكتوبر لإقرار التوصيات ورفعها لاجتماع المعارضة العام المزمع عقده في المستقبل القريب.

ان نجاح هذه اللجنة في مهمتها سيمهد لنجاح اجتماع المعارضة القادم الذي هو فرصة للقوى والشخصيات العراقية المناهضة للدكتاتورية للخروج بميثاق عمل يضع معايير وأسس حل القضايا الخلافية أو على الأقل إلية حلها, خاصة فيما يتعلق بالفيدرالية وكركوك وطبيعة المرحلة الانتقالية لما لها من اثر على ما سيتبعها من نظام سياسي جديد.

ان نجاح مؤتمر المعارضة القادم هو في تشخيصه السليم للأزمة العراقية و سبل حلها الأمر الذي يتطلب استعدادا للتسويات القائمة على التنازل والفهم المتبادل وقد يكون الإعلان الأخير عن توصل الطرفين الكرديين الرئيسيين إلى تسوية خلافاتهما بصورة نهائية بداية سليمة لمعالجة قضايا أخرى مثل شكل وحدود وصلاحيات الفيدرالية والمرحلة الانتقالية ونظام الحكم الجديد.

ولكن في المقابل هناك من العراقيين ما زال يوظف علاقاته بطرف معين في الادارة الامريكية بأمل فرضهم حكام في عراق ما بعد صدام.

المطلوب فكر سياسي خلاق واستعداد للتسويات والتنازل المتبادل, وهنا أهمية دور الولايات المتحدة كطرف مساعد وضامن وليس فارض للتسويات. فالمؤتمر القادم للمعارضة -إذا ما أريد له النجاح- يجب ان لا يكون سباقا لتقاسم الغنائم والحصص في "حكومة" وهميه, ولا مهرجانا خطابيا، بل يجب ان يكون فرصة لوضع أسس عراق المستقبل الأمر الذي يتطلب مشاركة كل إطراف القضايا الخلافية، وان معيار المشاركة هو في ما يضيفه المشارك للمؤتمر وليس في ما يحصل عليه.

ان عقد المؤتمر القادم للمعارضة قد تكون فرصتها الأخيرة لكسب احترام وثقة العراقيين خاصة في الداخل وذلك في ما يقدمونه من خدمة للآخرين وليس لأنفسهم!!

(Daily Star, Beirut, 14 September, 2002)